مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

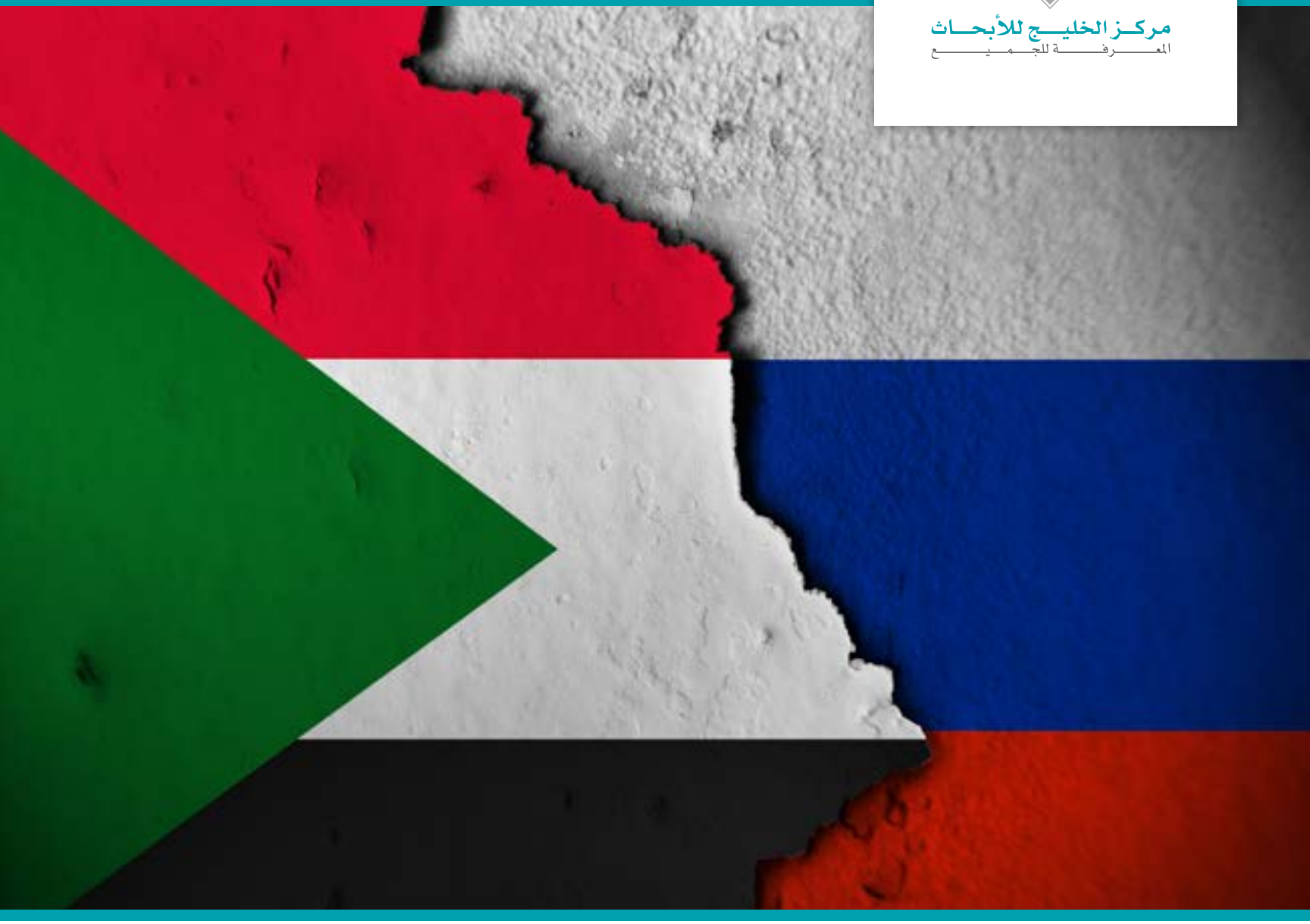

التوجه السوداني نحو روسيا

أبعاده التاريخية.. ودوافعه الآنية.. ونتائجه المستقبلية

يوسف كامل خطاب
باحث اول
مركز الخليج للأبحاث

مقدمة

في الرابع من يونيو ٢٠٢٤م، توجَّه نائب رئيس مجلس السيادة الانتقالي في السودان (مالك عقار) إلى روسيا في زيارة رسمية تستغرق عدة أيام؛ فيما توجه وفد آخر- برئاسة الفريق أول ركن (شمس الدين كباشي) لزيارة كل من مالي والنيجر حليفتي موسكو في الساحل الأفريقي؛ وتمثل الزيارتان أهمية كبيرة للسودان في ظل الحرب الحالية؛ فالأولى تعكس تعويل السودان على الدعم العسكري الروسي لمواصلة الحرب الحالية بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، باعتبار روسيا هي المورد الرئيس لأسلحة الجيش السوداني منذ عقود؛ والثانية تؤكد رغبة السودان في توظيف التقارب الكبير بين موسكو والقادة العسكريين في مالي والنيجر، اللتين تشارك عناصر منهما في الحرب السودانية ضمن قوات الدعم السريع، ضد الجيش السوداني؛ ما يعني أن تزامن الزيارتين مقصودًا، وأن أهدافهما متقاربة، إن لم تكن واحدة.

وقد أثار هذا التحرك السوداني في اتجاه روسيا وحليفتيها الإفريقيتين تساؤل المتابعين من الباحثين والمحللين عن أبعاد العلاقات السودانية - الروسية، وأهداف هذا التحرك، وأبعاده، وآثاره الآنية والمستقبلية على الأوضاع الداخلية في السودان، فضلًا عن آثاره الإقليمية والدولية؛ خصوصًا وأن هذا التحرك قد سبق بتصريحات للسفير السوداني لدى روسيا (محمد سراج) قال فيها إن الخرطوم لن تتخلى عن التزاماتها ببناء قاعدة بحرية روسية في البحر الأحمر، موضحًا أنّ المشكلة تكمن في بعض المسائل الإجرائية.

الخلفية التاريخية للعلاقات الروسية - السودانية

حرص الاتحاد السوفيتي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة ضد الولايات المتحدة والغرب، على الوصول إلى الممرات البحرية العالمية، وتطلبت تلك الغاية أن يوطد علاقته بالدول الإفريقية المطلة على تلك الممرات، والتي كانت خاضعة للاستعمار الأوروبي؛ فبادر إلى تقديم الدعم لحركات التحرير الوطني التي انتشرت في الدول الإفريقية المستعمرة، لتتحرر من الوصاية الاستعمارية الأوروبية، وتنال استقلالها. وسعت موسكوإلى إقامة علاقات ثنائية مع الدول الإفريقية فور تحررها من الوصاية الاستعمارية الأوروبية.

كما قدمت للعديد منها قروضًا ومساعدات عسكرية واقتصادية ومالية كبيرة وميسرة؛ إضافة إلى المساعدات المالية والفنية المجانية، التي تقدر بملايين الدولارات؛ فضلًا عن تلقى عشرات الآلاف من الطلاب الأفارقة تعليمهم العالي في الجامعات

السوفيتية المرموقة، بما في ذلك جامعة باتريس لومومبا الشهيرة، المعروفة حاليًا بـ(الجامعة الروسية لصداقة الشعوب). وتشير المصادر إلى أن الاتحاد السوفيتي كانت لديه اتفاقيات حكومية دولية بشأن التعاون الاقتصادي والفني مع ٣٧ دولة في إفريقيا. وعلى أساسها شارك المتخصصون السوفييت في إنشاء حوالَيْ ٦٠٠ مؤسسة ومنشآت أخرى، بحلول نهاية الثمانينيات.

في هذا السياق، بدأت العلاقات بين السودان والاتحاد السوفيتي، في ٥ يناير عام ١٩٥٦م؛ وتطورت تطورًا مطردًا على مدى ستينيات القرن الماضي، عبر توقيع الاتفاقيات الطويلة الأمد التي ساعدت على تطوير التعاون بين البلدين في شتى المجالات؛ وبناءً على تلك العلاقة المبكرة بين البلدين، حصلت المؤسسة العسكرية السودانية على دبابات سوفيتية متقدمة في كفاءتها القتالية، ومازالت موجودة بسلاح المدرعات، كذلك حصل عدد من الطلاب السودانيين على مِنح للدراسات الجامعية وفوق الجامعية، التي زودت البلاد بكفاءات علمية في الطب والهندسة والطيران

> **بدأت العلاقات بين السودان والاتحاد السوفيتي، في ٥ يناير عام ١٩٥٦م؛ وتطورت تطورًا مطردًا على مدى ستينيات القرن الماضي، عبر توقيع الاتفاقيات الطويلة الأمد التي ساعدت على تطوير التعاون بين البلدين في شتى المجالات**

قطع العلاقات في عهد الرئيس جعفر نميري

في ١٩ يوليو ١٩٧١م، قام الحزب الشيوعي السوداني بمحاولة انقلاب نفذها عضو مجلس قيادة الثورة الوطنية الرائد (هاشم العطا) بمساعدة أعضاء من الحزب الشيوعي السوداني؛ الذين فاجأوا الرئيس السوداني الأسبق جعفر النميري واجتماع مجلس قيادة الثورة في القصر الرئاسي واستولوا عليهما مع عدد من الضباط المؤيدين للنميري. وبعد ثلاثة أيام من الانقلاب اقتحمت وحدات من الجيش القصر وأنقذت الرئيس جعفر النميري واعتقلت هاشم العطا وأعوانه؛ فأمر النميري بالقبض على مئات الشيوعيين وضباط الجيش المنشقين، وتم تقديمهم لمحاكمة عسكرية، قضت بإعدام بعضهم، وسجنت البعض الآخر. وعلى أثر ذلك، الانقلاب قرر الرئيس جعفر نميري قطع العلاقات مع الاتحاد السوفيتي من جانب واحد، والتوجُّه صوب الولايات المتحدة الأمريكية.

وعقب إعلان الجيش السوداني انتهاء حكم النميري ـ بعد عصيان مدني شامل واحتجاجات على الغلاء ـ وتشكيل مجلس عسكري أعلى لإدارة المرحلة الانتقالية تحت رئاسة الفريق عبد الرحمن محمد حسن سوار الذهب عام ١٩٨٥م، بدأت العلاقات بين البلدين تعود إلى مجراها الطبيعي بشكل تدريجي؛ واستمرت إلى أن تم تفكيك الاتحاد السوفيتي بعد توقيع اتفاقية (اتفاقية إنشاء رابطة الدول المستقلة) (بيلوفيجسك) بين روسيا و١١ دولة في الثامن من ديسمبر ١٩٩١م، والتي اتفق فيها على أن الاتحاد السوفياتي «لم يعد موجودا»؛ وأعلن عن الاتفاقية رسميًا في ٢٥ ديسمبر ١٩٩١م؛ وخلال شهرين بعد الإعلان استقلت كل الجمهوريات السوفياتية

علاقة السودان بالاتحاد الروسي وتطورها:

بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، واستقلال دوله، أعلنت السودان اعترافها الرسمي بـ(الاتحاد الروسي)، أو (روسيا الاتحادية) ـ كما هو شائع ـ في ٢٩ ديسمبر ١٩٩١م. واتسمت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين خلال العقد الأخير من القرن الماضي ـ فترة حكم الرئيس الروسي (بورس يلتسن) ـ بالتباطؤ والفتور؛ فلم يحدث أمر ذو شأن عدا تنظيم العلاقات التجارية والاقتصادية بموجب اتفاقية التجارة والتعاون الاقتصادي والتقني التي أبرمت بين الحكومتين الروسية والسودانية في يناير ١٩٩٨م، والتي حلت عوضًا عن عدد من الاتفاقيات المبرمة سابقًا في هذا المجال.

ومع تولي الرئيس بوتين في ٣١ ديسمبر ١٩٩٩م مهام رئيس روسيا بالوكالة، بعد تنحي الرئيس (بوريس يلتسن)، ثم فوزه بانتخابات الرئاسة عام ٢٠٠٠م، بدأت العلاقات في التفاعل والتطور السريع، حيث

> بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، واستقلال دوله، اعترفت السودان بـ(الاتحاد الروسي)، أو (روسيا الاتحادية) في ٢٩ ديسمبر ١٩٩١م. واتسمت العلاقات بين البلدين خلال حكم الرئيس (بورس يلتسن) بالتباطؤ والفتور؛ ولكنها بدأت في التفاعل والتطور السريع مع تولي الرئيس بوتين الحكم

قام وزير الخارجية السوداني بزيارة عمل إلى موسكو في نوفمبر ٢٠٠١م، كما زار وزير الخارجية الروسي السودان. وفي أبريل ٢٠٠٢م، زاروزير الدفاع السوداني بكري حسن صالح روسيا؛ وتم أثناء الزيارة إعداد اتفاقية التعاون العسكري التقني بين الحكومتين الروسية والسودانية. وتم توقيع هذه الاتفاقية في مارس ٢٠٠٣م، وذلك خلال الزيارة التي قام بها إلى الخرطوم نائب رئيس لجنة التعاون العسكري والتقني الروسية (يوري خوزيانينوف)

وظل الطرفان يتبادلان الزيارات والمباحثات السياسية على مستوى الوزراء وكبار المسؤولين في البلدين خلال الحقبة الأولى من حكم الرئيس بوتين (٢٠٠٠ـ٢٠١٢م)؛ كما نشطت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، سواء بصورة مباشرة، من خلال الصادرات الروسية إلى السودان، التي تضم الماكنات والتقنيات والأجهزة الكهربائية ومواد البناء. أو من خلال تصدير جزء من السلع الروسية إلى السودان عن طريق شركات الوساطة المصرية والسعودية والإماراتية. أما الواردات الروسية من

السودان فتمثلت في المنتجات الزراعية كالقطن، والشاي الأحمر)الكركديه(، والسمسم، والفول السوداني.

وخلال تلك الحقبة، تطورت علاقات السودان مع بعض جمهوريات روسيا الاتحادية، كجمهورية تتارستان الروسية، التي تمكنت بعض شركاتها مثل (كاماز)، ومصنع المروحيات، وشركة (ألناس)... وغيرها من الشركات من تثبيت قدمها في السوق السودانية. وقد زار رئيس الوزراء التتارستاني (روستام مينيخاموف) الخرطوم في يونيو ٢٠٠١م، حيث وقع مذكرة التفاهم في مجال النفط بين شركة (تات نفط) الروسية ووزارة الطاقة السودانية. وكانت شركتا (لوكويل) و(روس نفط) الروسيتان قد أبدتا اهتمامهما بالعمل في السوق السودانية

وفي يوليو ٢٠٠٤م، فازت شركة (ستروي ترانس غاز) الروسية والشركة الخاضعة لها (STGInternational Gmbh) بمناقصة إنشاء قسم من خط أنابيب النفط، الذي يربط بين مكمن النفط (ميلوت) وبور تسودان الواقع على ساحل البحر الأحمر بطول ٣٦٦ كيلومترًا، وتبلغ قدرته على تمرير النفط مقدار ٢٠٠ الف برميل يوميًا، وبلغ كلفة العقد الإجمالية ١٠٠ مليون دولار؛ وتم إنجاز هذا القسم من خط أنابيب النفط في مطلع عام ٢٠٠٨م.

وعملت الشركات الروسية بنجاح في قطاع النقل الجوي السوداني؛ حيث كانت قرابة ٣٥ طائرة ومروحية روسية تقوم برحلات جوية في إطار البرامج الإنسانية لهيئة الأمم المتحدة. وتعد هذه الطائرات الروسية أكبر مجموعات الطيران الروسية المرابطة خارج روسيا. وكانت شركة «السكك الحديد» الروسية تدرس إمكانات مشاركتها في تحقيق مشروع واسع النطاق وهو تطوير شبكة السكك الحديدية في السودان بما في ذلك توريد عربات القطار والقاطرات الروسية الصنع. كما وجدت بعض الخطوات الرامية إلى إقامة الشراكة الروسية السودانية في مجال الطاقة

تنامي العلاقات وتوطيدها في حقبة بوتين الثانية

شهدت العلاقات الروسية ـ السودانية المزيد من التوسع والتطوير في حقبة الرئيس بوتن الثانية (٢٠١٢ - ٢٠٢٩)، التي تزامنت بعض سنواتها مع عهد الرئيس السوداني السابق (عمر البشير)، الذي كان على قناعة كبيرة بشخصية الرئيس بوتين؛ وقد تجسدت تلك القناعة في العديد من المظاهر، منها

- عرض الرئيس (البشير) على الرئيس الروسي (بوتين) إنشاء قاعدة عسكرية روسية على السواحل السودانية المطلة على البحر الأحمر، مقابل حصول السودان على أسلحة ومعدات روسية؛ وهي الفكرة التي تم طرحها خلال زيارته لروسيا عام ٢٠١٧م؛ حيث وجد فيها وسيلة للحصول على ما يحتاجه السودان من أسلحة، فضلًا عما يحققه التواجد العسكري الروسي في السودان من مواجهة أية ضغوط أو تدخلات أميركية مناوئة في الشؤون الداخلية السودانية آنذاك؛ اقتداء بالرئيس السوري بشار الأسد، الذي دعم بقاءه في السلطة بالسماح لروسيا بالتواجد العسكري في سوريا، عبر ميناء طرطوس

وعلى الرغم من حرص روسيا على اغتنام تلك الفرصة باعتبارها مكسبًا استراتيجيًا هامًا،

وخصوصًا بعد أن فقدت تواجدها على البحر الأحمر بفقدان قاعدة بربرة في الصومال، إلا أن الظروف الاقتصادية لروسيا، وخشية الرئيس الروسي من الصدام مع الولايات المتحدة والدول الغربية؛ جعلا الرئيس بوتين يتردد في قبول عرض الرئيس السوداني آنذاك، وإن ظل الأمر يراوده ويطمح إلى تحقيقه متى سنحت فرصة أفضل.

- السماح لمجموعة (فاجنر) الأمنية الروسية الخاصة، ذات العلاقة الوطيدة بالكرملين، بممارسة العديد من الأنشطة العسكرية والاقتصادية في السودان؛ حيث كانت فاجنر تقوم ـ منذ عام ٢٠١٧م ـ بتدريب قوات الدعم السريع، الموالية للرئيس البشير، وتتبادل معها المعلومات الاستخباراتية؛ وذلك مقابل سيطرة فاجنر على العديد من مناجم الذهب في دارفور والنيل الأزرق ومناطق سودانية أخرى؛ وهي المناجم التي كان استخراج الذهب منها خاضعًا لسيطرة قوات الدعم السريع منذ فترة طويلة، ما يسَّر انتقال السيطرة على موارده إلى فاجنر لتقوم بتشغيلها، عبر شركات واجهة مرتبطة بقائد فاجنر (بريجوجين) وشخصيات أخرى من النخبة في موسكو.

وكان هذا النشاط العسكري لفاجنر في السودان مصدر إزعاج وقلق واستياء للولايات المتحدة وحلفائها من الدول الأوروبية، باعتباره مقدمة لتواجد عسكري روسي في السودان، قد يسفر عن تواجد كثيف ودائم على نحو ما تم في سوريا؛ فضلًا عما كانت تجنيه فاجنر من مكاسب اقتصادية جراء حصولها لقاء تواجدها وخدماتها من ذهب السودان وثرواته. قد عبرت الولايات المتحدة عن هذا الازعاج والقلق والاستياء بإصدار حظر لإحدى الشركات المرتبطة بفاجنر، وهي شركة (مروي غولد Meroe Gold) التي تستخرج الذهب من السودان، من وزارة الخزانة الأميركية عام ٢٠٢٠م، وتبعها الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق، لارتباطها بفاجنر وقائدها.

- توقيع المزيد من الصفقات بين البلدين، حيث وقعت الحكومة السودانية صفقة مع روسيا لتكرير النفط، في نوفمبر ٢٠١٨م، تأكيدا على العلاقات المميزة بين رئيسي البلدين وتفاهمهما إلى الحد جعل الرئيس البشير يعد الرئيس بوتن، بعد اجتماع جمعهما، بأن يسلم (مفتاح إفريقيا) لروسيا. وظلت العلاقات بين الرئيسين قوية ومتينة حتى تم عزل الرئيس البشير من السلطة في أبريل ٢٠١٩م

العلاقات السودانية ـ الروسية الحالية

ظلت العلاقات السودانية ـ الروسية على ما كانت عليه من دفء في عهد البشير، وقد تجسد ذلك في بعض المظاهر، منها

> **شهدت العلاقات الروسية ـ السودانية المزيد من التوسع والتطوير في حقبة الرئيس بوتن الثانية (٢٠١٧ ـ ٢٠٢٩م)، التي تزامنت بعض سنواتها مع عهد الرئيس السوداني السابق (عمر البشير)، الذي كان على قناعة كبيرة بشخصية الرئيس بوتين**

• دعم التغيُّر السياسي في السودان: فعندما تم استيلاء الجيش بقيادة الفريق أول عبد الرحمن البرهان على السلطة، برزت روسيا ـ التي تمتلك حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي ـ كأحد أكبر الداعمين الدوليين للجيش السوداني. وكان رد فعل الكرملين الفوري على عزل البشير والاستيلاء على السلطة، هو التأكيد على أن ما تم في السودان لم يكن انقلابًا، وأن إدانة الجيش هي بمنزلة تدخل خارجي في شؤون دولة ذات سيادة. وانتقل هذا الموقف إلى مجلس الأمن الدولي، الذي استخدمت فيه روسيا حق النقض ضد مشروع قرار يدين إجراءات البرهان

• مصادقة الرئيس الروسي على مقترح الحكومة الروسية الخاص بتوقيع اتفاق مع الخرطوم حول إنشاء مركز إمداد مادي فني لقوات الأسطول الحربي البحري الروسي في أراضي السودان، في نوفمبر ٢٠٢٠م؛ والذي تضمَّن فقرة تسمح للأسطول الروسي باستخدام المركز اللوجيستي في السودان

> خلال زيارته لروسيا عام ٢٠١٧م، عرض الرئيس (البشير) على الرئيس (بوتين) إنشاء قاعدة عسكرية روسية على السواحل السودانية المطلة على البحر الأحمر، مقابل حصول السودان على أسلحة ومعدات روسية؛ وهي الفكرة التي أعيد طرحها من قبل روسيا مؤخرًا

لمدة ٢٥ عامًا، قابلة للتجديد لمدة ١٠ أعوام في حالة موافقة الطرفين؛ وألَّا يتجاوز الحد الأقصى لعدد أفراد النقطة البحرية التي تنفذها قوات ووسائل الجانب الروسي ٣٠٠ فرد، ولن تتمكن أكثر من أربع سفن روسية من البقاء هناك، في الوقت نفسه. كما تحدَّث الاتفاق أيضًا عن تأسيس محطة للطاقة النووية لإمداد السودان بالكهرباء التي تمكنه من تغطية كافة احتياجاته. وقد أعلن الجيش السوداني تعليق المحادثات حول هذا الاتفاق مع الجانب الروسي في عام ٢٠٢١م، بسبب الخلاف بين الحكومة السودانية المدنية برئاسة رئيس الوزراء السوداني السابق (عبد الله حمدوك) وقادة الجيش بقيادة (البرهان).

• استغلال الموارد السودانية لتمويل الحرب الروسية ـ الأوكرانية: فعندما فرض الغرب عقوباته الاقتصادية على روسيا، ردًا على حربها على أوكرانيا، بدأت شبكة من المشغلين المشبوهين التابعين للكرملين في استغلال الموارد التي تسيطر عليها في السودان بهدف تمويل الحرب. وفي هذا الإطار قامت مجموعة فاجنر بمزيد من الاحتياطات لضمان تدفق الذهب والنفط السودانيين إلى روسيا لدعم الاقتصاد الروسي وتمويل الحرب في أوكرانيا.

وقد كشف تقرير استقصائي أجرته قناة (سي إن إن) (CNN) الأميركية أن الفترة بين فبراير ويوليو ٢٠٢٢م، شهدت تسيير ١٦ رحلة جوية روسية معروفة، لتهريب ما يزيد على ٣٥٠ طنًا من الذهب السوداني. وأشارت القناة إلى أن عمليات تهريب الذهب تلك جرت تحت إشراف قائد كبير في فاجنر يتمتع بخبرة واسعة في العمل في كل من ليبيا وسوريا. فيما أشارت مصادر

أخرى إلى أن فاغنر وشركتا «مروي غولد» و«إم-إنفست» التابعتان لها، قد تمكنت، خلال عام واحد (من فبراير ٢٠٢٢م ـ فبراير ٢٠٢٣م) من تهريب ذهب يُقدَّر بنحو ١,٩ مليار دولار أمريكي خارج البلاد

- توطيد العلاقات عبر الزيارات؛ ففي ٢٤ فبراير ٢٠٢٢م، قام نائب رئيس مجلس السيادة السودان وقائد قوات الدعم السريع في السودان، الفريق أول محمد حمدان دقلو (حميدتي)، يرافقه كل من الوزراء المكلفين لوزرات: الخارجية، والمالية، والطاقة والنفط والمعادن، والزراعة، بزيارة إلى موسكو، بناءً على دعوة من الحكومة الروسية، واستمرت الزيارة ثمانية أيام، عقد خلالها (حميدتي) والوفد المرافق له جلسة مباحثات مشتركة مع وزير الخارجية الروسي، (سيرغي لافروف)، ناقشت توسيع قاعدة التعاون الثنائي بين البلدين في المجالات السياسية، والدبلوماسية، والاقتصادية، والتجارية، كما جرى التشاور حول القضايا الثنائية والإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

وقال المسؤول السوداني، إن «المباحثات مع وزير الخارجية أسهمت في خلق تفاهمات جديدة ستدفع بالعمل المشترك للاستفادة من الفرص الكبيرة التي يوفرها السودان، في مجالات الزراعة والتعدين والصناعات التحويلية والنفط والغاز وغيرها من المجالات الاقتصادية». وأشار إلى أن الزيارة أكدت عزم السودان على المضي قدمًا بالعلاقات بين البلدين إلى آفاق أرحب، إلى جانب تعزيز التعاون القائم بما يحقق الاستفادة من الإمكانيات المشتركة لدى البلدين. واتفق الجانبان ـ بحسب تصريحات صحافية صادرة عن قوات الدعم السريع ـ على الإسراع في تفعيل الاتفاقيات القائمة بين البلدين، وعقد اجتماعات اللجنة الوزارية المشتركة

وعقَّب وزير الخارجية الروسي (لافروف) على الزيارة بالقول إن بلاده تدرك أهمية التطورات الراهنة في السودان، مؤكدًا على مقدرة السودانيين على حل مشاكلهم، داعياً إلى عدم التدخل في شؤون السودان. وشدد على عمق العلاقات الروسية ـ السودانية، وأن ما يجمع البلدين ساعد في خلق روابط صداقة ممتدة مبنية على الاحترام المتبادل. وأكد حرص بلاده على رفع مستوى التعاون مع السودان في مجالات الطاقة والزراعة والتعدين، وحماية البيئة، داعيًا إلى إزالة التعقيدات التي تعيق تدفق الاستثمارات الروسية، منها قوانين الاستثمار، مشيرًا إلى استعداد الشركات الروسية لبدء الاستثمار في السودان

وقد أثارت هذه الزيارة جدلًا داخليًا وإقليميًا ودوليًا، بسبب توقيتها، الذي سبق الغزو الروسي لأوكرانيا بأيام قليلة، وبسبب تصريحات (حميدتي)، التي بدت وكأنها تؤيد روسيا في غزوها المرتقب لأوكرانيا، وهو ما استنبط من قوله لوسائل الإعلام الروسية:

إن «من حق روسيا الدفاع عن مواطنيها بما يكفله لها القانون والدستور». وقوله: «نتمنى أن يكون الحل سلميًا ودبلوماسيًا لتجنب الحروب»؛ ما جعل الولايات المتحدة والغرب تعيد تقيم الموقف السوداني برمته، وتتوقع توجُّه السودان صوب الحلف الروسي الصيني

العلاقات بعد بداية الحرب في السودان أبريل ٢٠٢٣م

حرصت روسيا بعد اندلاع الحرب بين الجيش السوداني ومتمردي الدعم السريع على أن تبقي على علاقتها معهما معًا، محافظة على مصالحها مع كل منهما؛ وكان التواصل مع الجيش السوداني يتم عبر الحكومة الروسية؛ بينما يتم الاتصال مع قوات الدعم السريع عبر (مجموعة فاجنر) لما لها من علاقات قديمة وراسخة بقوات الدعم وقائدها؛ ولما لها من قدرة الحصول على ذهب السودان ونقله للخارج.

وظلت فاجنر تقوم بدورها في دعم المتمردين حتى أغسطس ٢٠٢٣م، الذي شهد مقتل قائدها (يفجيني بريجوجين)، في حادث تحطم طائرة بعد تمرده الفاشل على الرئيس الروسي (فلادمير بوتين). وبعد مقتل (بريجوجين)، تولت وزارة الدفاع الروسية متابعة الكثير من عقود الأمن والنفط وتعدين الذهب الخاصة بـ(مجموعة فاغنر) فضلًا عن علاقات المجموعة مع القادة الأفارقة. وأعيدت تسمية المجموعة في إفريقيا لتصبح)أفريكا كوربس(.

تناقض الموقف الروسي من الحرب وبرجماتيته

وعلى مدى شهور الحرب الماضية استمرت العلاقات الروسية مع طرفي الحرب؛ وهي علاقة تعكس تناقض الموقف الروسي وبرجماتيته، وحرصه على تحقيق المكاسب من كلا الطرفين؛ وترد روسيا عبر محللها السياسيين على هذه الاتهامات، بأن الموقف الروسي لا تناقض فيه، حيث يتم دعم قوات الدعم السريع من قبل (فاجنر) وغيرها من المجموعات والمؤسسات الخاصة العاملة في مجال الأمن والحماية والمشاركة في العمليات العسكرية عبر التدريب والتخطيط والتزويد بالسلاح... وغيرها من المهام؛ وأن هذه المجموعات تعمل بعلم الكرملين وموافقته في العديد من البلدان التي توجد بها صراعات داخلية أو تحديات خارجية تعجز عن صدها؛ ولكنها لا تمثل موقف روسيا الرسمي، الذي يؤيد الجيش السوداني ويدعمه، وفقًا لتصريحات المسؤولين الروس في المناسبات المتعددة

> **تعمل روسيا والسودان على تعزيز علاقاتهما بشكل متزايد في السنوات الأخيرة، وبخاصة منذ الثورة السودانية في عام ٢٠١٩م. وتقدم هذه العلاقة لكلا البلدين فوائد كبيرة ومكاسب مهمة، لكنها تثير مخاوف بعض السودانيين، فضلًا عن بعض دول العالم**

وقد أوضح وزير الخارجية الروسي (سيرغي لافروف) لنائب رئيس مجلس السيادة السوداني (مالك عقار) خلال المباحثات التي تمت بينهما أثناء زيارة (عقار) لموسكو في يونيو ٢٠٢٣م، أن روسيا تتابع الوضع في السودان بقلق، وأنها مستعدة للمساعدة في وقف الاعتداءات وتسوية النزاع وتهيئة الظروف لتطبيع الأوضاع؛ وأنها تحافظ على اتصالات مع جميع الأطراف المعنية عبر سفارتها التي استمرت في عملها في الخرطوم رغم اشتعال الحرب؛ موضحًا أن بلاده تعتبر الأزمة السودانية شأن داخلي سوداني، وأن حلها بيد السودانيين وحدهم، وأن روسيا مستعدة لدعم الشعب السوداني متى ما طلب منها ذلك، مضيفًا أن موسكو تقف مع الشعب السوداني ومؤسساته الشرعية القائمة

ويبدو للمتابع أن مجلس السيادة والجيش السوداني قد تقبلا الدور المزدوج في السودان، رغم خطورته وتغذيته لاستمرار الحرب، وتعاملا معه على أنه أمر واقع، تفرضه حاجتهما للدعم الروسي السياسي والعسكري؛ رغم ما ينطوي عليه من استنزاف واستغلال لما لدى طرفي الصراع من قدرات وإمكانات لتسديد فاتورة الحرب، التي تُضاعف من فقر الشعب السوداني وقهره وتشريده وتبديد ثرواته وقدراته في حرب لا طائل من ورائها سوى زيادة الانقسام والتمزق

القاعدة العسكرية تقرِّب روسيا من الجيش السوداني

حرصت روسيا على التقرُّب إلى مجلس السيادة والجيش السوداني لتمرير مشروع القاعدة العسكرية الروسية المطلة على البحر الأحمر عبر السودان، مستغلة حاجة الجيش السوداني الملحة للمزيد من الأسلحة والمعدات الروسية ـ التي تمثل غالبية أسلحة الجيش، وخصوصًا الطائرات المقاتلة ـ لمواجهة قوات الدعم السريع، التي سيطرت على العديد من المناطق الاستراتيجية في الولايات والمحافظات السودانية، متسببة في قطع التواصل والاتصال بين وحدات الجيش، والتي كانت مدينة (الفاشر) أبرز جولاتها

وتجسد هذا التقرُّب في حرص البلدين على تعزيز العلاقات الثنائية بينهما؛ وتفعيل سبل تطويرها؛ ففي أبريل ٢٠٢٤م شارك مدير جهاز المخابرات العامة السوداني الجنرال (أحمد مفضل)، في فعاليات الملتقى الـ(١٢) لكبار القادة الأمنيين العالمي الذي استضافته روسيا بمشاركة (١٠٦) دول. وخلال تواجده في روسيا، بحث (مفضل) العلاقات الثنائية مع نائب وزير الخارجية الروسي، (ميخائيل بوغدانوف)، وفقًا لما أعلنته الخارجية الروسية.

كما زار(بوغدانوف).وهو أيضا يشغل منصب المبعوث الروسي للشرق الأوسط وإفريقيا ـ مدينة بورتسودان في ٢٩ مايو ٢٠٢٤م الماضي والتقى مسؤولين سودانيين على رأسهم رئيسُ مجلس السيادة وقائد الجيش الفريق الأول عبد الفتاح البرهان، ونائباه في الجيش الفريق شمس الدين كباشي والمجلس السيادي مالك عقار ووزير الخارجية، وتركزت المباحثات حول العلاقات بين البلدين في ظل الحرب

وعكست الزيارة ما تتخذه العلاقات بين البلدين من مسار حثيث يحقق مصالحهما ـ الآنية والمستقبلية ـ حيث أكد الفريق البرهان خلال التقاء (بوغدانوف) حرص بلاده على تعزيز علاقاتها مع روسيا، وقال إن الخرطوم ترغب في ترقية وتعزيز علاقاتها مع موسكو بما يخدم المصالح المشاركة للبلدين. وأكد وكيل وزارة الخارجية السودانية (حسين الأمين) على الأمر نفسه بإشارته إلى أن زيارة المبعوث الروسي تمثل رسالة تضامن مع السودان حكومةً وشعبًا، وتحمل في طياتها دعم القيادة الروسية للبلاد؛ موضحًا أن المبعوث الروسي أكد دعم روسيا السلطة الشرعية القائمة في البلاد ممثلة في مجلس السيادة، وفق ما ورد في بيان نشره مجلس السيادة السوداني

أهداف روسيا المستقبلية من علاقاتها بالسودان:

تتعدد الأهداف التي تدفع روسيا إلى توثيق وترسيخ علاقاتها بالسودان، ومنها

١. الاستفادة من موقع السودان الجيوسياسي، والذي يعد محور اهتمام وتنافس بين كثير من الدول الكبرى، لانفتاحه على الساحل الأفريقي، والقرن الأفريقي، والبحر الأحمر؛ ولا شك أن توطيد روسيا علاقاتها بالسودان، سوف يسهم في استعادة النفوذ الروسي وترسيخه في أفريقيا، وخصوصًا بعد نجاح روسيا في التغلغل فإلى المستعمرات الفرنسية السابقة (جمهورية أفريقيا الوسطى، ومالي)، فضلًا عن محاولة التواجد في ليبيا عبر دعم الجنرال خليفة حفتر. وهذا ما قصده الرئيس البشير بقوله: (سنعطي بوتين مفتاح إفريقيا)، الذي أوردناه في موضع سابق

٢. تبادل الدعم السياسي والتعاون العسكري والاقتصادي، وتوسيع الاستثمار الروسي في إنتاج المعادن وخصوصا الذهب، والتبادل التجاري، لكسر الحصار والعقوبات الغربية التي تعاني منها كلتا الدولتين؛ فقد ذكرت صحيفة «التليجراف» البريطانية أن الكرملين هو أكبر لاعب أجنبي في قطاع التعدين الضخم في السودان. وأن روسيا هربت مئات الأطنان من الذهب غير المشروع من السودان على مدى السنوات القليلة الماضية، من أجل تحصين موسكو ضد العقوبات الدولية المتوقعة المتعلقة بحرب أوكرانيا. وتستدل الصحيفة على ما أوردته بأن الكرملين قد ضاعف كمية الذهب الموجودة في البنك المركزي الروسي أكثر من أربعة أضعاف عما كانت عليه منذ عام ٢٠١٠م، مما أسهم في إنشاء (صندوق حرب) من خلال مزيج من الواردات الأجنبية واحتياطيات الذهب المحلية الهائلة، باعتبار أن روسيا هي ثالث أكبر منتج لهذا المعدن الثمين في العالم

٣. الحفاظ على السوق السودانية الرائجة للأسلحة الروسية، فقد أخذ السلاح الروسي الحصة الأكبر من صفقات التسلح السوداني بنسبة تصل إلى ٨٠٪ في السنوات الأخيرة؛ ففي عام ٢٠١٩م، أصبح السودان ثاني أكبر مشتر للأسلحة الروسية في أفريقيا بعد الجزائر، حيث تم الحصول على نصف إجمالي مشتريات الأسلحة في السودان من موسكو. وفي مارس ٢٠٢١م، استقبلت القوات البحرية السودانية فرقاطة روسية زائرة رست في بورتسودان، وذلك في إطار تطوير العلاقات بين البلدين، وتعزيز التعاون بين البحرية السودانية ونظيرتها الروسية. ووصلت تجارة الأسلحة الروسية ذروتها في السودان بعد اشتعال الحرب بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع

٤. تحقيق الحلم الروسي ببناء قاعدة بحرية عسكرية على الشواطئ السودانية المطلة على البحر الأحمر؛ وبخاصة في شبه جزيرة سواكن، على بُعد ٥٠ كيلومترًا جنوب بورتسودان أو خليج فلامنجو شمال بورتسودان، والتي يوجد بها رصيف بالفعل، وهي المواقع التي أعرب الروس عن تفضيلهم لها. ويهدف الروس من وراء بناء تلك القاعدة على البحر الأحمر، إلى تواجدهم على هذا الممر العالمي الهام، وخصوصًا بعد أن فقدت قاعدتها في بربرة بالصومال؛ فضلًا عن استكمال تواجدهم على الممرات العالمية، بعد نجاحهم في إنشاء قاعدتهم العسكرية الجديدة في حميميم وتعزيز قاعدتها القديمة في ميناء طرطوس على السواحل الشرقية للبحر المتوسط بسوريا؛ وهو ما يعد تحولًا جيوستراتيجيًا مهمًا في سياق المساعي الروسية للوصول الدائم إلى قناة السويس والمحيط الهندي وشبه الجزيرة العربية. ويمكن تصنيف هذه الخطوة بأنها من أهم الاختراقات الاستراتيجية التي حدثت في تاريخ روسيا الاتحادية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي.

٥. دعم الحكم العسكري القائم في السودان، والعمل على استمراره من أجل تحقيق ما تحتاج إليه موسكو من السودان بسهولة ويسر. خصوصًا بعد تأكُّد الروس من أن انتقال السلطة إلى تيار

مدني سوداني قد يعرقل مشروع القاعد العسكرية الروسية في السودان؛ ففي نوفمبر ٢٠٢٢م، وافقت الحكومة السودانية على إقامة قاعدة عسكرية روسية في منطقة فلمنجو الاستراتيجية على ساحل البحر الأحمر، وشرع الروس فعليا في عمليات إنشاء القاعدة، بعد موافقة رئيس الوزراء الروسي ميخائيل ميشوستين على المشروع تحت شعار «الحفاظ على السلم والاستقرار الإقليمي»؛ غير أن المشروع توقف دون سابق إنذار، وإن كانت تقارير تحدثت عن أن حكومة رئيس الوزراء المقال عبد الله حمدوك كانت متحفظة عليه، وترى أن اتخاذ قرار بشأنه يجب أن يترك لحكومة منتخبة

٦. تعزيز الوجود العسكري الروسي في القارة، وعلى ساحل المتوسط في شمال إفريقيا، لتحقيق مصالح روسيا الاقتصادية عبر الهيمنة على قطاع الطاقة من غاز ونفط، وقطاعَي التعدين والمعادن، وفتح السوق الإفريقية لمنتجاتها؛ فضلًا عن مصالحها السياسية الدولية، حيث يعد تواجد روسيا المؤثر في إفريقيا دعمًا قويًا للترويج لنظريتها حول (التعدُّدية القطبية)، وذلك من خلال كسب الصوت الإفريقي لمساندتها في المؤسسات الدولية؛ خصوصًا وأن الدول الإفريقية تشكل نحو ثلث أعضاء المجتمع العالمي، وهي ممثلة في الهياكل المتعددة الأطراف، وتتمتع بالخبرة في العمل السياسي الموحد، من خلال الاتحاد الإفريقي وعدد من روابط التكامل دون الإقليمية

٧. استبعاد العناصر الأوكرانية المتعاونة مع الجيش السوداني من التواجد في السودان، فقد كشفت تقارير غربية أن المخابرات العسكرية

الأوكرانية تدعم الجيش السوداني، وأن قوات أوكرانية خاصة نفذت عمليات ضد ضباط من (فاجنر) في السودان.وكانت صحيفة (وول ستريت جورنال) الأميركية قالت إن القوات الخاصة الأوكرانية تهدف إلى تقويض العمليات العسكرية والاقتصادية الروسية في الخارج، ورفع كلفة الحرب على موسكو.

ويتعضد هذا التعاون العسكري بين أوكرانيا والسودان بالتفاهم السياسي بين البلدين، والذي يعكسه قيام السفير الأوكراني المقيم بالقاهرة (ميكولا ناهورني) بتقديم نسخة من أوراق اعتماده لوزير الخارجية السوداني المكلف سفيرًا لبلاده ومقيمًا بالقاهرة أيضًا؛ وإعلان السفير الأوكراني (ميكولا) أن بلاده ستفتح سفارة مؤقتة لها فى بورتسودان خلال الأشهر القليلة المقبلة

أهداف السودان من تعزيز علاقاتها مع روسيا:

يسعى القادة العسكريون في السودان عبر تعزيز علاقتهم مع روسيا إلى تحقيق أهداف عديدة، منها

١. تثبيت أركان حكمهم العسكري للسودان وبقائهم في السلطة، خصوصًا وأن للجيش مصالح تجارية كثيرة في اقتصاد البلاد؛ بداية من الحقول الزراعية، ومروراً بمناجم الذهب، ووصولاً إلى المعدات العسكرية. وهو ما يجعلهم في حاجة إلى الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي الروسي، لمواجهة الضغط الأمريكي المؤيّد لانتقال السلطة في البلاد إلى حكومة مدنية؛ ويجعل الكرملين في حاجة إلى بقائهم في السلطة لتحقيق أهدافه بسهولة ويسر. وقد أشار بعض السياسيين السودانيين إلى هذا الهدف بقوله: «لطالما آثر الكرملين أن يحكم السودان حكومة استبدادية يمكنها إبرام صفقات دون إشراف المدنيين عليها أو تحليها بالشفافية»

وإلى الأمر نفسه أشارت الناشطة السودانية، السيدة آمال حمدان، خبيرة الانتخابات التي كانت تعمل على المرحلة الانتقالية في السودان، حيث ذكرت ـ في مقالها لمركز كارنيغي للشرق الأوسط ـ أنها تتوقع فشل الاتفاق الإطاري الذي تم بين المكونين السياسي والعسكري في ٢٠٢٢/١٢/٥م، بسبب علاقات مجموعة فاجنر مع حميدتي وقوات الدعم السريع والمصالح التجارية المربحة للجيش؛ حيث قالت: «في حين أنَّ الاتفاق يمكن أن يسفر عن تشكيل حكومة مدنية، فهذا لا يعني بأي حال من الأحوال أن يصبح السودان دولة يحكمها مدنيون»

٢. تمرير صفقة بناء القاعدة الروسية على السواحل السودانية المطلة على البحر الأحمر، باعتبارها اتفاقية عسكرية، وأن من له حق إقرارها هو وزير الدفاع السوداني؛ وقد كان هذا الهدف واضحًا في تصريحات نائب رئيس المجلس العسكري (حميدتي) خلال زيارته الأخيرة لروسيا، قبل تمرده على قائد مجلس السيادة (البرهان) وإعلان الحرب عليه؛ حيث نص أحد تصريحاته على إن من حق روسيا إقامة قاعدة عسكرية في السودان إذا كان ذلك في مصلحة السودانيين؛ وأن «هذه القضية يجب أن يقرر فيها وزير الدفاع لوقوعها ضمان صلاحياته»

٣. إرسال رسالة تحذيرية إلى الولايات المتحدة والدول الغربية مفادها أن السودان، بقدر ما كان يولي وجهه شطر الغرب ويفاوض على إقامة علاقات

مع إسرائيل، يمكن أن يتوجه صوب (روسيا والصين) المعسكر المنافس للولايات المتحدة والغرب ـ عالميًا وإقليميًا وإفريقيًا. وهي رسالة هامة، وخصوصًا بعد أن تجاهل مؤتمر باريس، الذي عقد مؤخرًا لمناقشة تطور الحرب في السودان، دعوة رئيس مجلس السيادة و قائد الجيش السوداني، الفريق أول (عبد الفتاح البرهان)، وتصريح الرئيس الفرنسي (سركوزي) لوسائل الإعلام عندما سئل عن أسباب عدم دعوة البرهان، بأنه انقلب على الحكومة المدنية بقيادة (عبد الله حمدوك)

الموقف الداخلي من التوجه السوداني نحو روسيا

قوبل التوجه السوداني نحو روسيا الذي اتخذ خطوات حثيثة خلال الأسابيع الماضة بمعارضة بعض المكونات السياسية السودانية، وبخاصة الساعية منها إلى إنهاء الحرب واستعادة المسار الديمقراطي. ويستند هذا الاعتراض إلى عدة اعتبارات، منها

- عرقلة المساعي الرامية لإنهاء الحرب في السودان، وتوسيع دائرة الصراع بالبلاد، لقيام روسيا بتغذية طرفيه بالسلاح، للاستفادة من أحدهما (الجيش) بالموافقة على تحقيق حلمها المتمثل في إنشاء قاعدة على ساحل البحر الأحمر؛ والاستفادة من الآخر بالحصول على الذهب لتمويل الحرب الروسية على أوكرانيا؛ ليصبح الخاسر الوحيد من هذا التقارب هو الشعب السوداني الذي تتبدد ثرواته ويفقد السيادة على جزء هام من أرضه لصالح روسيا ومصالحها.

- افتقاد السلطة التي تدير البلاد في الحقبة الراهنة، ممثلة في المجلس السيادي، لأية مشروعية سياسية أو قانونية لإبرام اتفاقات خارجية قد تضر بمصالح البلاد، لكونها نتاج انقلاب على الحكومة المدنية في ٢٥ أكتوبر ٢٠٢١م، وهذا الانقلاب أدانه الاتحاد الأفريقي وكثير من المؤسسات الإقليمية والدولية. واستدل أصحاب هذا الاعتبار، بأن مشروع القاعدة الروسية قد تم تعليقه من قادة الجيش

> حرصت روسيا على أن تبقي على علاقتها مع طرفي الحرب السودانية، لتحافظ على مصالحها مع كل منهما؛ وكان التواصل مع الجيش السوداني يتم عبر الحكومة الروسية؛ بينما كان الاتصال مع قوات الدعم السريع يتم عبر (مجموعة فاجنر)، لما لها من علاقات قديمة وراسخة بقوات الدعم وقائدها

أنفسهم عام ٢٠٢١م، بحجة أن اعتماد الاتفاق وتنفيذه «يحتاج إلى برلمان منتخب ومؤسسات منتخبة»؛ ومازالت الحجة قائمة، فالبلاد تعاني من غياب المؤسسات الدستورية، وتعاني من غياب البرلمان، وتعيش حالة من الفراغ الإداري. وقوبل هذا الاعتبار باستنكار البعض، ومنهم قائد القوات البحرية السودانية السابق، الفريق فتح الرحمن محي الدين، الذي أكد أن الحكومة السودانية الحالية من حقها إبرام أية تحالفات تراعي المصالح الوطنية بمصداقية، وتلبي تطلعات السودانيين

- الإضرار بالأمن القومي السوداني، فضلًا عن الإضرار بالجيش السوداني نفسه، نظرًا لأنه لا يوجد لدى السودان سوى قاعدة بحرية عسكرية وحيدة، وهي قاعدة فلامنجو البحرية، لديها نطاق عمليات ومدى معين ومسؤوليات تكتيكية وتعبوية واستراتيجية لتنفيذ المهام المكلفة بها من القيادة العامة، وعلى الساحل عدة نقاط عسكرية متداخلة مع بعضها، بحيث إنها تغطي الساحل السوداني. وقد سبق أن أنشأت روسيا في عام ٢٠١٥م مركزًا لها في قاعدة فلامنجو العسكرية السودانية في بورتسودان، وجلبت له ٣٠٠٠ عسكري، ولكن هذا المركز ما لبث أن أغلق، لأنه كان يقوم في الغالب بعمليات تجسس وتنصت

وفي حال تم إنشاء قاعدة عسكرية روسية حاليًا في فلامنجو، أو أية منطقة في ولاية البحر الأحمر، فسيضطرون إلى بناء مُنشآت جديدة وأحواض أعلى ومخازن للذخيرة، بمواصفات ودرجة حرارة ورطوبة معينة، مع الأخذ في الاعتبار أنّ السفن الحربية الروسية مزودة بالطاقة النووية، ولا يملك السودان إمكانات الفحص وتتبع آثار تلك السفن ومخاطرها البيئية، وهو ما لا يرغب السودان بالتورط فيه

- إقامة تلك القاعدة، يمثل تهديدًا للعديد من الدول المطلة على ساحل البحر الأحمر، والعربية منها على وجه الخصوص (السعودية ومصر والأردن واليمن) كما تمثل تحديًا للدول الغربية التي تملك قواعد ومنشآت عسكرية في إفريقيا، وفي مقدمتها فرنسا ـ التي تمتلك أكبر عدد من القواعد والمنشآت العسكرية الثابتة المهمة في إفريقيا ـ؛ وبريطانيا، التي تمتلك قواعد في (كينيا، وجزيرة أسنسيون، وأقاليم المحيط الهندي البريطانية) ـ؛ والولايات المتحدة؛ وإيطاليا... وغيرها؛ الأمر الذي قد يؤدي إلى صراع دولي من أجل التواجد العسكري أو الاستثمار الاقتصادي على شواطئه. ورد البعض هذا الاعتراض بإن «السودان دولة ذات سيادة، ولها مطلق الحق في الدخول في تحالفات مع أي دولة، بما يخدم مصالح السودان والسودانيين»

الموقف الإقليمي والدولي:

أثار التوجه السوداني صوب روسيا مخاوف العديد من الدول الإقليمية والدولية لاعتبارات عديدة، منها

- التوجه السوداني إلى روسيا، بما سوف يسفر عنه من بناء قاعدة عسكرية روسية على البحر الأحمر، سوف يضاعف من التهديدات الأمنية لهذا الممر الدولي، نظرًا لما بين حكومة الأمر الواقع التي تدير السودان حاليا، من علاقات مع إيران ومع روسيا، وهي علاقات من شأنها أن تقود، في ظل

وجود قاعدة روسية في البحر الأحمر، إلى تهديد الملاحة وحركة السفن، من خلال جماعة الحوثي في اليمن

- موافقة السودان على إقامة قاعدة عسكرية روسية على سواحلها على البحر الأحمر، ستفتح الباب أمام دول أخرى من أجل تحقيق الأمر نفسه؛ خصوصًا وأن السودان تعد رابع دولة من حيث امتداد إطلالتها على ساحل البحر بطول يصل إلى ٨٥٠ كيلومترًا، فضلًا عن قربها من مضيق باب المندب الاستراتيجي الهام. وقد أوردت صحيفة «وول ستريت جورنال»، الأميركية أن «إيران ضغطت على السودان دون جدوى للسماح لها ببناء قاعدة بحرية دائمة على ساحل البحر الأحمر». وربما تشجع موافقة السودان لروسيا على القاعدة، بإعادة إيران لطلبها، مستغلة تزويدها بالمسيرات الإيرانية للحصول على الموافقة، كما فعلت روسيا بشأن أسلحتها، ليتيسر لها مراقبة حركة المرور البحرية من وإلى قناة السويس وإسرائيل

- إثارة التنافس بين دول العالم ودول الإقليم المهتمة بساحل البحر الأحمر في الأراضي السودانية، لأسباب تتعلق بالجغرافيا والاقتصاد والشؤون الأمنية والعسكرية، وهي ـ وفقًا لتقدير البعض ـ تسع دول هي: الإمارات؛ والسعودية؛ وروسيا؛ والصين؛ والولايات المتحدة الأميركية ـ التي تمتلك شبكة تضم أكثر من ٦٠ موقعًا للانتشار العسكري في ٣٤ دولة إفريقية، ولا يزال بعضها في الاحتياط؛ وإسرائيل؛ ومصر؛ وتركيا ـ التي أعلن رئيسها (رجب طيب أردوغان) خلال زيارته إلى الخرطوم في ديسمبر ٢٠١٧م موافقة الحكومة السودانية على تسليمه جزيرة (سواكن) المطلة على البحر الأحمر، لأجل غير محدد، وذلك من أجل «إعادة تأهيلها» ـ وإيران؛ ما سيؤدي إلى تحويل المنطقة إلى منطقة صراع إقليمي ودولي

استنتاجات:

من خلال ما تم طرحه في هذه الورقة عن العلاقات السودانية ـ الروسية منذ نشأتها في ستينيات القرن الماضي مع ما كان يعرف بالاتحاد السوفيتي، وصولًا إلى العلاقات الحالية بين الرئيس بوتين ورئيس مجلس السيادة السوداني وقائد الجيش الفريق أول (البرهان) ونائبه السابق الفريق أول (حميدتي)، يمكن استنتاج ما يلي

- علاقة السودان بروسيا الاتحادية ذات جذور تاريخية تمتد إلى العهد السوفيتي؛ وقد تعرضت للقطع والفتور في بعض الأوقات، إلا أنها ظلت على مدى العقود الماضية متينة ومميزة

- في ظل حكم الرئيس عمر البشير، الذي حكم السودان من عام ١٩٨٩ إلى ٢٠١٩م، تعمقت العلاقات بين روسيا والسودان. سعى البشير إلى دعم روسي لمواجهة التهديدات الداخلية والخارجية، بينما نظرت روسيا إلى السودان كشريك استراتيجي في جهودها لاستعادة النفوذ في إفريقيا

- عندما عرض الرئيس السوداني السابق (البشير) على الرئيس الروسي (بوتين)، عام ٢٠١٧م، إنشاء قاعدة عسكرية روسية في السودان، على غرار القاعدة الروسية في سورية، مقابل توفير الحماية ضد الضغوط الأمريكية وتزويد السودان بما يحتاج إليه من أسلحة، لم يتحمس الرئيس

الروسي للعرض، انتظارًا لفرصة التي يكون فيها السودان في أشد حالات الضعف، ليحقق حلمه الاستراتيجي بأقل الخسائر، أو دون مقابل، على نحو ما يتم الآن

- لعبت قوات الدعم السريع دورًا رئيسًا في قمع الاحتجاجات وتعزيز سلطة البشير، وقد استعانت قوات الدعم بمجموعة فاجنر، وهي شركة عسكرية روسية خاصة، لتتولى تدريبها ودعمها بالأسلحة والمعدات، مقابل حصولها على حصة مكافئة لخدماتها من الذهب السوداني، الذي تم تهريب كميات كبيرة منه في أوقات قصيرة إلى روسيا.

- نجحت روسيا في إبرام صفقات مع الحكومة السودانية في عهد البشير، في مجالي تكرير النفط واستخراج الذهب؛ ما جعل روسيا مستثمرًا كبيرًا في الصناعات الاستخراجية في السودان. وولدت الاستثمارات الروسية في الصناعات الاستخراجية السودانية إيرادات وخلقت فرص عمل

- بعد الإطاحة بالبشير في عام ٢٠١٩، ظلت العلاقات بين روسيا والسودان مستقرة نسبيًا؛ حيث دعمت روسيا الحكومة الانتقالية في البلاد سياسيًا، بالتأكيد على أن ما قام به العسكريون بقيادة البرهان ضد الرئيس البشير لا يعد انقلابًا عسكريًا؛ كما دعمتها عسكريًا ـ قبل وبعد الحرب بين الجيش والمتمردين ـ وكانت المساعدة العسكرية الروسية حاسمة للحكومة السودانية في جهودها للحفاظ على السيطرة ومواجهة التهديدات الداخلية

- حافظت روسيا على مصالحها الاقتصادية في السودان بعد اشتعال الحرب بين قوات الجيش بقيادة البرهان وقوات الدعم السريع بقيادة حميدتي من خلال استمرار العلاقة مع الطرفين، وتزويدهما بالأسلحة والمعدات والحصول على مقابل ذلك منهما؛ وتبرير ذلك التناقض بأن من يدعم الحكومة السودانية الشرعية هي الحكومة الروسية، بينما من يدعم المتمردين شركات أمن روسية خاصة كـ(فاجنر) وغيرها، علمًا بأن تلك الشركات على علاقة بالحكومة الروسية ولا تعمل بدون إذنها.

- توطيد العلاقات الحالية والمستقبلية بين السودان وروسيا الاتحادية، سيدخل السودان في دائرة التنافس الدولي بين الولايات المتحدة والغرب من جهة وروسيا والصين من الجهة الأخرى، ما يجعلها مستهدفة ـ سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا وأمنيًا ـ من قبل الولايات المتحدة وأوروبا، باعتبارها ساحة للتواجد السوفيتي؛ وهو ما قد يعرضها للعقوبات الاقتصادية، وربما العسكرية، ويحرمها من النمو والشعور بالاستقرار في الحاضر والمستقبل؛ ولهذا يطالب كثير من السياسيين السودانيين بالبعد بالسودان عن دائرة الصراع الدولي بما يتطلبه أو يستتبعه عادة من استقطابات إقليمية

- تعرض الأمن القومي السوداني للخطر الآني والمستقبلي؛ وذلك بسبب إبرام الجيش الحكومة السودانية، قبل الانقلاب على البشير وبعده، للعديد من التعاقدات مع الشركات الروسية ـ مثل ميرو غولد وكوش ـ والاستعانة بالقنوات غير الرسمية لروسيا وعلى رأسها مجاميع المرتزقة الروسية مثل فاغنر، وغيرها من شركات الخدمات

الأمنية والاقتصادية، واعتمادها عليها في بناء مطارات واستخدام المطارات والموانئ والبنى التحية السودانية، بل وحتى إنشاء شبكات اتصال خاصة؛ فضلًا عن الاستشارات المتعلقة بالأمن السيبراني ومراقبة وسائل التواصل الاجتماعي والتحكم فيها، لتعقب المعارضين... وغيرها من الأمور القومية الدقيقة والحساسة

• التخوف من أن تؤدي التدخلات في الشأن السوداني إلى اضطرار الدولة إلى التنازل عن بعض صلاحياتها العتيدة، ومنها منظومة الأمن الرقمي، وخصخصة حراسة الشخصيات المهمة، وتقديم التنازلات على مستوى تنقل الأشخاص عبر المنافذ الحدودية، وصولا إلى التنازل عن المقدرات الاقتصادية خارج الاطر القانونية والدستورية وخارج أي رقابة سياسية، قضائية، أو شعبية

• سيؤدي التوجه السوداني نحو روسيا إلى شعور البيت الأبيض بالقلق، وخصوصًا في ظل الاتفاق على بناء القاعدة العسكرية الروسية على البحر الأحمر؛ والتي ستعد مصدر تهديد للمصالح الأمريكية والغربية في إفريقيا، التي كانت تقليدياً منطقة نفوذ عسكري لحلف شمال الأطلسي، الذي يتمتع بالعديد من المعاقل التي تتيح له السيطرة على الاتصالات البحرية في البحر الأحمر والخليج العربي والمحيط الهندي، وكذلك في جنوب المحيط الأطلسي.

• ومن المرجّح في ظل الحرب التي تهدد بتقسيم السودان وتشظّيه، أن تسعى الحكومة السودانية إلى تطوير العلاقة بين السودان وروسيا إلى توقيع اتفاقيات دفاع مشترك، تضمن دخول السودان في الحلف الروسي، ليس فقط من أجل توفير السلاح والمعدات للجيش لمواصلة تصديه لقوات الدعم وإعادة الاستقرار للسودان، مقابل قاعدة بحرية روسية على البحر الأحمر، وليس من أجل تأمين صفقة الذهب مقابل السلاح، وإنما لضمان الحماية الكاملة للسودان.

• يرى البعض أن موافقة الجيش السوداني على إنشاء قاعدة بحرية عسكرية روسية على سواحله، تحقق للسودان مكاسب هامة في المرحلة الراهنة؛ ولن تترتب عليها خسائر أنية أو مستقبلية، حيث لا يعني إنشاء القاعدة ملكيتها إلى الأبد، حيث يحق للسودان ـ بموجب الاتفاقية ـ عدم التجديد لبقاء القاعدة بعد انتهاء المدة المنصوص عليها بين الطرفين (٢٥) سنة، خصوصًا إذا ترافق ذلك مع ضغوط أو إغراءات أميركية وأوروبية

• تزايد اهتمام روسيا بوجود قاعدة عسكرية لها على البحر الأحمر عقب تجربة الحرب في سوريا، التي أظهرت مدى أهمية وجود قواعد بحرية وجوية، أو نقاط للدعم اللوجستي بعيدة عن الأراضي الروسية، فهي المكان الذي يمكن فيه التزود بالوقود والحصول على الذخيرة واستبدال الأفراد. وفي الحالة السودانية فإن هناك أهمية للوجود على مقربة من تدفقات النفط العابرة عبر المنطقة

• ستوفر القاعدة العسكرية الروسية في السودان العديد من المزايا والمكاسب الاستراتيجية كالوجود على طرق التجارة بين الهند وشرق آسيا إلى أوروبا والساحل الشرقي للولايات المتحدة، فضلًا عن إضفاء صفة شرعية دولية على الوجود

العسكري الروسي بالسودان، والذي كانت الشركات العسكرية الروسية الخاصة (فاجنر وغيرها من المرتزقة) مسؤولة عنه السنوات الأخيرة

- يتوقف مستقبل العلاقة بين البلدين على ثلاثة اعتبارات مهمة، وهي

١. التحول السياسي في السودان: لا يزال الانتقال الجاري نحو الديمقراطية في السودان هشًا. إذا تمكنت الحكومة المدنية من ترسيخ قوتها ومعالجة النزاعات الداخلية، فقد تسعى للابتعاد عن روسيا، خاصة إذا استمرت أنشطة مجموعة فاغنر في جذب الإدانة الدولية

٢. الرد الدولي: قد يزيد المجتمع الدولي، بقيادة الولايات المتحدة والقوى الغربية، من الضغط على السودان للحد من علاقاته مع روسيا. قد يأخذ هذا الضغط شكل عقوبات أو جهود دبلوماسية لتشجيع الإصلاحات الديمقراطية

٣. طموحات روسيا العالمية: قد تدفع العزلة المتزايدة لروسيا بسبب الحرب في أوكرانيا إلى تعزيز العلاقات مع السودان بشكل أكبر لتأمين الموارد وإبراز النفوذ في إفريقيا. قد يؤدي هذا إلى علاقة أكثر تعاملاً، تعطي الأولوية للمكاسب الاقتصادية على الاستقرار السياسي في السودان.

الخاتمة

العلاقة بين روسيا والسودان لها جذورها التاريخية وأبعادها السياسية والاقتصادية والعسكرية المعقدة والمتعددة الأوجه، ويسعى كلا البلدين.في ظل التوترات والاضطرابات والتحديات والصراعات الإقليمية والعالمية . إلى تعزيز تلك العلاقات وترسيخها لتحقيق مصالحهما الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية؛ حيث ترى السودان أن روسيا حليف سياسي رئيسي على الساحة العالمية. ومن جانبها، تعتبر روسيا السودان شريكًا استراتيجيًا في إفريقيا، يوفر لها الوصول إلى الموارد وإمكانية إقامة قاعدة بحرية على البحر الأحمر. وقد تم التأكيد على هذا من خلال اجتماع عُقد في يونيو ٢٠٢٤م بين نائب رئيس الدولة السوداني مالك عقار ووزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف، حيث أكدوا التزامهم بالتعاون العسكري والاقتصادي المشترك

وعلى الرغم من الجدل السائد حول تلك العلاقات وأبعادها الآنية وآثارها المستقبلية، سواء على مستوى الداخل السوداني، أو على المستويين الإقليمي والدولي؛ فإن المرجح هو أن العلاقات الروسية السودانية ستتعمق في المستقبل القريب لما لها من جذور تاريخية عميقة، وبما سوف تحققه للبلدين من مكاسب استراتيجية واقتصادية وسياسية، آنية ومستقبلية؛ ومن غير المرجح أن يتراجع نفوذ روسيا المتزايد في إفريقيا قريبًا؛ بل ربما تزايد بصورة أعمق وأشمل، وهو سيجعل المجتمع الدولي يراقب عن كثب كيفية تطور هذه العلاقة، خاصة فيما يتعلق بتأثيرها على الأمن الإقليمي، وستظل أنظار المهتمين بمستقبل التنافس والصراع الدولي على قيادة العالم معلقة على قارة إفريقيا، التي ستكون إحدى الحلبات الرئيسة لحسم هذا التنافس والصراع.

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

www.grc.net